

مكافحة التهرب الضريبي FIGHTING TAX EVASION

الاسم واللقب: سنوسي قويدر

مخبر البحث في ادارة الافراد والمنظمات جامعة تلمسان
senoucibdl@yahoo.fr

المؤلف المراسل

Reçu 15/10/2025	Accepté 25/11/2025	Publié en ligne 27/01/2026
-----------------	--------------------	----------------------------

الملخص:

تُعَدُّ الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتكريس التوازن الاقتصادي والاجتماعي. غير أنَّ انتشار ظاهرة التهرب الضريبي يحدّ من فعالية النظام الضريبي ويُضعف قدرة الدولة على تعبئة الموارد، بالنظر إلى ما يترتب عنها من آثار مالية واقتصادية واجتماعية سلبية. تهدف هذه الورقة إلى تحليل مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه، وتحديد أسبابه الرئيسة، ثم دراسة آثاره على الاقتصاد الوطني، مع إبراز أهم الآليات والإجراءات الممكنة لمكافحة هذه الظاهرة والحد من انعكاساتها. وينطلق البحث من التساؤل الآتي: ما أبرز الآثار السلبية الناجمة عن التهرب الضريبي؟ وما هي أهم الوسائل الكفيلة بالحدّ منه في السياق الجزائري؟

الكلمات الرئيسية:

التهرب الضريبي – الشفافية الضريبية – التنمية – الرقابة – التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

Abstract :

Taxation is one of the sources of public revenues on which the state relies in order to meet its public expenditures, thus enabling it to formulate its policy, achieve its goals and establish economic and social balance, but tax evasion prevents this and spoils all calculations due to its negative manifestations and effects. Tax evasion is the methods used by the taxpayer to avoid paying the tax, in addition to the use of tricks and false statements. The main objective of this research paper is to identify the phenomenon of tax evasion, identify its causes and effects on the country's economy, and then highlight the necessary means to combat it and avoid the damage caused by it, so what are the negative effects of tax evasion and what are the ways to combat it.

Keywords: Tax evasion - Tax transparency - Development - Control - Economic and social balance.

1. مقدمة:

تعتمد المالية العامة للدولة بدرجة أساسية على الحصيلة الجبائية لتغطية النفقات المرتبطة بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما يمنح للضريبة مكانة محورية في تمويل السياسات العمومية. غير أنّ تفشّي التهرب الضريبي يُعدّ من أخطر التحديات التي تواجه النظم الجبائية المعاصرة، إذ يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي وتقليص الموارد المتاحة للخرينة العمومية، بما ينعكس سلبيًا على الاستثمار العمومي، ومستوى الخدمات العامة، وعلى عدالة توزيع الأعباء بين المكلفين.

انطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة التهرب الضريبي من خلال عرض مفهومها وأنواعها، ثم تحليل العوامل المسفّرة لانتشارها، فضلاً عن بيان أهم الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنها، لئلا تُختتم بعرض حزمة من الآليات المقترحة لتعزيز فعالية مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر. ويتأسس البحث على التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يساهم تحسين النظام الجبائي والإدارة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي وتقوية دور الضريبة في تحقيق التنمية؟

المبحث الأول : مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه

* مفهوم التهرب الضريبي

يمكن تعريف التهرب الضريبي بصفة عامة بأنه كل سلوك يقوم به المكلف يهدف إلى التخلص كليًا أو جزئيًا من الالتزام الضريبي، سواء باستغلال الثغرات القانونية أو بمخالفة أحكام التشريع الجبائي صراحة. ويأخذ التهرب شكلين أساسيين على المستوى الداخلي والدولي؛ حيث يرتبط التهرب الداخلي بعلاقة الفرد بسلطة الدولة، بينما يتجسد التهرب الدولي في انتقال الأرباح ورؤوس الأموال عبر الحدود بحثًا عن نظم جبائية أقل عبثًا، بما يفضي إلى ضياع مورد مهم من موارد الدولة

وتجمع الأدبيات الجبائية بين ثلاث صور رئيسة للتهرب الضريبي: التجنب الضريبي¹ الذي يعتمد على استغلال النصوص والثغرات القانونية، والغش الضريبي² الذي يتضمن ممارسات غير مشروعة كالتصريحات الكاذبة وإخفاء النشاط، ثم التهرب الضريبي الدولي الذي يرتبط عادةً بالشركات متعددة الجنسيات وحركة رؤوس الأموال العابرة للحدود.

*أنواع التهرب الضريبي

من خلال مختلف الممارسات، يوجد ثلاث أنواع أو أشكال للتهرب الضريبي³ :

- التجنب الضريبي (l'évasion fiscale)

- الغش الضريبي (la fraude fiscale)

¹ - ناصر مراد "الغش الضريبي في الجزائر" نشر دار قرطبة للنشر و التوزيع الجزائر سنة 2004 ص 6

² -د.سوزي عدلي ناشد "ظاهرة التهرب الضريبي الدولي و آثارها على اقتصاديات الدول النامية" منشورات الحلبي الحقوقية سنة 2008 ص9 -

³ - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- التهرب الضريبي الدولي

نحاول الشرح بطريقة موجزة كل شكل على حدا.

1-التجنب الضريبي

لتجنب الضريبي هو سلوك يلجأ فيه المكلف إلى ترتيب معاملاته أو هيكلته نشاطه بطريقة تمكنه من تقليل العبء الضريبي إلى أدنى حد ممكن، مع البقاء داخل الحدود الشكلية للقانون وعدم ارتكاب مخالفة صريحة له.

يعتمد هذا النوع على استغلال الثغرات والغموض في النصوص الجبائية، أو الاستفادة القصوى من الإعفاءات والتخفيضات والحوافز التي يمنحها المشرع، مثل اختيار شكل قانوني معين للمؤسسة أو طريقة تمويل معينة لأنها أقل خضوعاً للضريبة، دون اللجوء إلى الكذب أو إخفاء المعلومات. يمكن التفرقة بين ثلاث حالات¹ لذلك التجنب.

أ-تهرب ضريبي ناتج عن تغير سلوك المكلف :

يُقصد بالتهرب الضريبي الناتج عن تغير سلوك المكلف تلك الصورة من التجنب الضريبي التي يعتمد فيها المكلف على تعديل قراراته الاقتصادية واختياراته السلوكية بهدف تفادي الخضوع للضريبة أو التقليل من عبئها، دون مخالفة صريحة للنصوص الجبائية النافذة. يتجلى هذا النوع عندما يمتنع الأفراد أو المنشآت عن ممارسة أنشطة معينة، أو عن إنتاج أو استهلاك سلع وخدمات تخضع لمعدلات مرتفعة من الضرائب غير المباشرة، أو عندما يعيدون توجيه استثماراتهم نحو مجالات أقل عبئاً ضريبياً، بحيث يتحقق “تفادي” لنشوء الوعاء الضريبي ابتداءً نتيجة لهذا التغير المتعمد في السلوك الاقتصادي².

ب- تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي:

يُقصد بالتهرب الضريبي المنظم من قبل التشريع الضريبي تلك الحالات التي يُنشئ فيها المشرع امتيازات أو استثناءات أو معاملات ضريبية تفضيلية لفئات معينة من المكلفين أو الأنشطة أو المناطق، فيستفيد هؤلاء من تخفيف معتبر للعبء الضريبي مع التزامهم الشكلي التام بأحكام القانون. هذا النمط لا يقوم على مخالفة النصوص أو إخفاء الوعاء الضريبي، بل على الاستفادة من خيارات وسياسات ضريبية وُضعت أصلاً لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو جهوية محدّدة، كتشجيع الاستثمار أو دعم قطاعات بعينها

ج-تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي :

يُقصد بالتهرب الضريبي الناتج عن إهمال المشرع الضريبي ذلك النمط من التهرب الذي يتحقق بسبب وجود ثغرات في النصوص الجبائية، أو قصور في شمولها، أو غموض في صياغتها، بما يسمح للمكلف باستغلال هذه النقائص للتخفيف من عبئه الضريبي أو التخلص منه دون خرق صريح لأحكام القانون. في هذه الحالة لا يكون التهرب نتيجة امتيازات مقررة عن قصد، بل هو أثر جانبي لعدم إحكام بناء المنظومة التشريعية، الأمر الذي يفتح المجال أمام الاجتهادات والتأويلات الواسعة لصالح المكلف.

¹ - د.ناصر مراد مصدر سبق ذكره ص 6-7

² - عبد الحكيم محمد الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

2- الغش الضريبي (la fraude fiscale)

الغش الضريبي يُعدّ الصورة غير المشروعة والأخطر من صور التهريب الضريبي، لأنه يقوم على مخالفة صريحة لأحكام القانون واللجوء إلى أساليب احتيالية للتخلص من دفع الضريبة كلياً أو جزئياً، وبذلك يكون مرتكباً لجرائم مالية يعاقب عليها القانون. في هذا السياق يمكن ذكر عدة مظاهر للغش الضريبي دائماً حسب الكاتب (د. ناصر مراد)¹ :

- يتمتع المكلف قانوناً عن تقديم الإقرار الضريبي المتعلق بالنشاط الخاضع للضريبة، مستفيداً في ذلك من غياب مقرّر ظاهر لنشاطه، وهو ما يجعل حالة التهريب كاملة.
- يقوم المكلف بإدخال سلع مستوردة من الخارج على نحوٍ سرّي دون التصريح بها لدى السلطات الجمركية، تفادياً لسداد الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة عليها.
- يقدّم المكلف إقراراً ضريبياً يتضمن بيانات غير مطابقة للواقع أمام مصلحة الضرائب، بقصد تخفيض الوعاء الضريبي ومن ثمّ تقليص قيمة الضريبة المستحقة.
- يعتمد المكلف إلى المبالغة في تقدير التكاليف والمصروفات القابلة للخصم من الوعاء الضريبي، بما يؤدي إلى تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة، إضافة إلى تهريب جزء من أمواله إلى خارج متناول الإدارة الضريبية للإفلات من الوفاء بالتزاماته الجبائية.
- يفرّ المكلف إلى خارج البلاد، الأمر الذي يجعل من المتعذّر على الإدارة الضريبية مباشرة إجراءات التحصيل واستيفاء الضريبة المترتبة في ذمته.

3- التهريب الضريبي الدولي (la fraude internationale)

يُقصد بالتهريب الضريبي الدولي (la fraude internationale) ذلك النمط من التهريب الذي يسعى فيه المكلف إلى التخفيف من عبء الضريبة الوطنية أو التخلص منه كلياً، باللجوء إلى نقل أرباحه أو رأس ماله أو مركز إقامته الضريبية إلى دولة أخرى، اعتماداً على ما توفره هذه الدولة من معدلات ضريبية منخفضة أو إعفاءات وامتيازات خاصة، وذلك باستخدام وسائل قد تكون مشروعة أو غير مشروعة. يتّسم التهريب الضريبي الدولي بعدة خصائص أساسية، من أبرزها: أنه يحدث خارج إقليم الدولة صاحبة الحق الأصلي في فرض الضريبة؛ وأنه يستند إلى استغلال مبدأ السيادة الضريبية واختلاف التشريعات بين الدول؛ كما يرتبط غالباً بحركة رؤوس الأموال والتعاملات العابرة للحدود، ما يجعله ظاهرة ذات أثر اقتصادي واضح يتمثل في ضياع جزء من الموارد الجبائية للدولة².

¹ - د ناصر مصدر سبق ذكره ص 8

² - د. سوزي عدلي ناشد "ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدول النامية" منشورات الحلبي الحقوقية بيروت سنة 2008 ص 11-12-13-14.

أهم الآليات المستخدمة

من أهم الوسائل التي تُستعمل في التهرب الضريبي الدولي¹:

- تحويل الأرباح إلى دول تُعدّ “ملاذات ضريبية” تتميز بمعدلات ضريبة منخفضة أو معدومة، أو بسرية مصرفية مرتفعة.
 - اللجوء إلى التسعير التحويلي بين الشركات التابعة ضمن المجموعة الواحدة لنقل الأرباح من الدول ذات العبء المرتفع إلى الدول ذات العبء المنخفض.
 - نقل المقر القانوني أو موطن الضريبة للشركة أو الشخص الطبيعي إلى دولة أخرى تمنح امتيازات جبائية واسعة.
- بهذا المعنى، يُعدّ التهرب الضريبي الدولي ظاهرة اقتصادية وضريبية معقدة، تتطلب تنسيقاً تشريعياً وتعاوناً دولياً للحدّ من آثارها على الموارد العمومية والعدالة الجبائية.

المبحث الثاني : أسباب التهرب الضريبي و آثاره على الاقتصاد :

تُرجع الدراسات المتخصصة تفشّي التهرب الضريبي إلى مجموعة متداخلة من العوامل، بعضها يتعلق بسلوك المكلف، وبعضها يرتبط بخصائص النظام الجبائي، إضافة إلى عوامل مؤسسية. يمكن ذكر أهمها فيما يلي² :

1- الأسباب المتعلقة بسلوك المكلف :

في اغلب الأحيان تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته تتلخص في اعتبارات مختلفة :

أ- **ضعف المستوى الخلقي** : يُعدّ ضعف الالتزام الخلقي وانخفاض درجة الشعور بالمسؤولية تجاه الصالح العام من العوامل الرئيسة التي تدفع بعض المكلفين إلى التهرب من أداء التزاماتهم الضريبية، إذ يغلب الاعتبار الفردي والأناي على الاعتبار الجماعي، فيُنظر إلى الضريبة على أنها عبء يمكن التحايل عليه متى سنحت الفرصة. هذا الضعف في الوازع الأخلاقي ينعكس في تبرير سلوك التهرب على أساس أنه “مهارة” أو “حق” شخصي، لا اعتداء على موارد الدولة والمجتمع³.

ب- **ضعف الوعي الضريبي** : نقص الوعي الضريبي من أبرز الأسباب المرتبطة بالسلوك؛ إذ يسود لدى كثير من المكلفين تصوّر خاطئ للضريبة باعتبارها اقتطاعاً مالياً بلا مردود مباشر، أو باعتبار التهرب “إضراراً بالدولة فقط” وليس بالمجتمع، أو الاعتقاد بعدم شرعية الضريبة مقابل الزكاة. كما يؤدي عدم الشفافية في توجيه الإنفاق العام، وشعور الأفراد بأن أموالهم تُبدّد في مجالات لا تعود عليهم بالنفع، إلى ترسيخ موقف سلبي من الضريبة، ومن ثمّ تعزيز الميل للتهرب⁴، والمتمثلة في ما يلي :

¹ - زهرة حبو والياس نجمة، التهرب الضريبي الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 27 العدد 1.

² - ناصر مراد مصدر سبق ذكره ص 10-11-12-13-14-15.

³ - خالد عيادة عميلات، التهرب الضريبي، أسبابه وأشكاله. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 9-2013، ص 21.

⁴ خالد عيادة عميلات، مرجع سابق، ص 22.

- ترسخ تصوّر لدى بعض الأفراد مفاده أنّ الضريبة ليست سوى اقتطاع مالي يُفرض عليهم دون عائد ملموس.
- انتشار اعتقاد مفاده أنّ المتهرب من أداء الضريبة إنما يعتدي على “الدولة” باعتبارها شخصًا معنويًا لا يتضرر منه باقي أفراد المجتمع.
- شيوع قناعة دينية لدى بعض الفئات بعدم مشروعية الضريبة، في مقابل اعتبار الزكاة – بوصفها ركنًا من أركان الإسلام – الواجب المالي الوحيد المشروع.
- استياء جزء من المكلفين من طريقة توجيه الإنفاق العام، نتيجة إحساسهم بأن الموارد الجبائية تُنفق في مجالات لا تحقق لهم منفعة مباشرة، بما يعمّق تصوّر “تبذير” أموالهم الضريبية.

ج-الوضعية المالية السيئة للمكلف : تُسهم الظروف المالية المتدهورة للمكلفين، أفرادًا كانوا أم مؤسسات، في دفعهم إلى محاولة التخلص من جزء من التزاماتهم الجبائية أو كلها، بحجة عدم قدرتهم على تحمّل العبء الضريبي دون الإضرار باستقرارهم المالي أو باستمرارية نشاطهم الاقتصادي. فكلما ازدادت حدة الضغوط على الدخل أو الربحية، ارتفع إدراك الضريبة باعتبارها اقتطاعًا يزاحم النفقات الأساسية أو يؤثر في القدرة التنافسية للمؤسسة، الأمر الذي يخلق حافزًا قويًا للجوء إلى أساليب التهرب أو المبالغة في تخفيض الوعاء الضريبي، بدل البحث عن حلول تنظيمية أو إنتاجية بديلة.

2-الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي :

يمكن إجمال باختصار الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي فيما يلي :

-ثقل عبء الضريبة : يُقصد بثقل عبء الضريبة الحالة التي يتجاوز فيها مستوى الاقتطاع الضريبي قدرة المكلف على الاحتمال، سواء بالنظر إلى دخله أو إلى هامش ربحية نشاطه، بحيث تُدرك الضريبة كعبء مفرط يهدّد استقراره المالي أو قدرته التنافسية. عندما ترتفع معدلات الضريبة أو تتراكم أنواع متعددة منها على نفس الوعاء، يشعر المكلف بأن ما يقتطع لصالح الخزينة يفوق الحدّ المقبول اقتصاديًا واجتماعيًا، فيزداد الميل إلى التهرب أو الغشّ عبر إخفاء جزء من الدخل أو تضخيم التكاليف أو نقل النشاط إلى مجالات أقلّ عبئًا.

-تعقّد النظام الضريبي : يُقصد بتعقّد النظام الضريبي حالة الازدحام التشريعي والإجرائي التي تتمثّل في كثرة النصوص والقوانين الفرعية، وتكرار التعديلات، وتعدد الأنظمة والوعاءات والمعدلات، وصعوبة اللغة والصياغة المستعملة في التشريع الجبائي. هذا التعقيد يؤدي إلى غموض القواعد المنظمة للضريبة ويجعل من العسير على المكلف وأحيانًا حتى على الإدارة الإحاطة الكاملة بحقوقه وواجباته، وما يترتّب عنها من إجراءات وربط وتحقيق وتحميل.

-ضعف العقاب المفروض على المتهرب : يُسهم عدم تناسب العقوبات الجبائية والجزائية المقررة في مواجهة التهرب الضريبي مع جسامته الأفعال المرتكبة في تقوية النزعة نحو المخاطرة لدى المكلفين، إذ تُجرى مقارنة ضمنية بين الكلفة المتوقّعة للتهرب (من حيث احتمال الاكتشاف وحجم الغرامة) وبين المكاسب التي يمكن تحقيقها من عدم دفع الضريبة أو من تخفيضها. فكلما كانت

احتمالات الرقابة ضعيفة، والعقوبات المالية أو الجنائية محدودة أو يسهل تجاوزها، زادت قناعة بعض المكلفين بأن التهرب خيار “مربح” مقارنة بالامتثال، وهو ما يفرغ القواعد الجبائية من فعاليتها الردعية ويقوّض مبدأ المساواة في تحمّل العبء الضريبي.

-عدم استقرار التشريع الضريبي : يُقصد بعدم استقرار التشريع الضريبي كثرة التعديلات المتلاحقة على القوانين الجبائية وتغيّر القواعد المنظمة للوعاء والمعدلات والإعفاءات والإجراءات في فترات زمنية قصيرة، مع ما يصاحب ذلك من صدور نصوص متفرقة أحياناً متعارضة أو غير منسّقة. في مثل هذا المناخ، يجد المكلف صعوبة في الإلمام الدقيق بحقوقه وواجباته، ويزداد لديه الشعور بعدم اليقين حول تكلفة التزامه الضريبي على المدى المتوسط والبعيد. هذا الاضطراب التشريعي يدفع بعض المكلفين إلى التريث أو التهرب متذرعين بعدم وضوح القواعد أو توقع تغيّرها قريباً، كما يُفسح المجال أمام استغلال فترات الانتقال بين النصوص للتحايل أو تأجيل الامتثال، ويُضعف الثقة في السياسة الجبائية وفي عدالة توزيع الأعباء، ما ينعكس سلباً على مستوى الامتثال الطوعي ويُفاقم ظاهرة التهرب الضريبي.

-ضعف الرقابة الضريبية : يُقصد بضعف الرقابة الضريبية قصور الإجراءات والآليات المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية في تتبّع التصريحات، وفحص الحسابات، والتحقق من صحة المعطيات المقدّمة من طرف المكلفين، سواء بسبب نقص الموارد البشرية المؤهلة، أو غياب الوسائل التقنية الحديثة، أو محدودية التنسيق بين الهيئات المعنية. في ظل هذا الضعف، تتراجع فعالية الفحص والتحقيق الجبائي، ويقلّ عدد الملفات الخاضعة للرقابة بشكل فعلي مقارنة بحجم المكلفين والعمليات. هذا الوضع يوّلّد لدى بعض المكلفين قناعة بأن احتمال اكتشاف التهرب ضعيف، ما يشجّعهم على المخاطرة باللجوء إلى إخفاء جزء من الوعاء الضريبي أو تضخيم التكاليف أو عدم التصريح ببعض الأنشطة، خاصة عندما يقترن ذلك بعقوبات غير رادعة. وهكذا تتآكل الوظيفة الردعية للنظام الجبائي، ويختل مبدأ المساواة بين الملتزمين والمتهربين، بما ينعكس سلباً على الثقة في العدالة الضريبية وعلى مستوى الامتثال الطوعي.

(3) الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية :

الأسباب المرتبطة بالإدارة الضريبية تمثّل محوراً أساسياً في تفسير انتشار التهرب الضريبي، لأنها تعكس قدرة الجهاز الجبائي على تطبيق القانون بكفاءة وعدالة.

قصور الموارد البشرية والمادية: تعاني العديد من الإدارات الضريبية من نقص في عدد الأعوان والمفتشين، وضعف في تكوينهم المتخصص، إلى جانب محدودية الوسائل التقنية واللوجستية المتاحة لهم، ما ينعكس في ضعف القدرة على المتابعة والرقابة والفحص الميداني والوثائقي لملفات المكلفين. هذا القصور يترك ثغرات واسعة في منظومة التحصيل، ويقلّل من احتمال اكتشاف المخالفات، فيتحوّل إلى عامل مشجّع على التهرب لدى بعض المكلفين.

اختلالات مهنية وأخلاقية: تؤدي تدني الأجور، وضعف الحوافز، وغياب مسارات مهنية واضحة داخل الإدارة الضريبية إلى تراجع الدافعية المهنية لدى بعض العاملين، وقد تفتح المجال أمام ممارسات غير أخلاقية مثل الرشوة أو المحاباة في معالجة الملفات أو في توجيه عمليات الرقابة. مثل هذه السلوكات تُضعف هيبة الإدارة، وتضرب في الصميم مبدأ المساواة أمام الضريبة، وتُظهر للمتعاملين أن الالتزام الجبائي يمكن “التفاوض” حوله، الأمر الذي يغدّي سلوك التهرب ويقوّض ثقة المكلفين بالنظام الجبائي بمرّته.

4) الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية :

الظروف الاقتصادية العامة تُعدّ من العوامل الخارجية المؤثرة بقوة في مستوى التزام المكلفين بأداء الضرائب، سلبًا أو إيجابًا.

الأزمات وتدهور المؤشرات الاقتصادية: في فترات الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الدخل الحقيقية، وتدهور القدرة الشرائية، يجد الكثير من المكلفين صعوبة في التوفيق بين تلبية احتياجاتهم الأساسية أو متطلبات استمرارية نشاطهم وبين الوفاء بالالتزامات الجبائية. كلما اشتدّت هذه الضغوط المعيشية والإنتاجية، ازدادت قابلية الأفراد والمؤسسات للجوء إلى التهرب أو التأخير في السداد أو إخفاء جزء من المعاملات، باعتبار ذلك وسيلة لتخفيف الضغط المالي الفوري¹.

الرخاء وانتعاش النشاط الاقتصادي: في المقابل، يُلاحظ أن فترات الانتعاش الاقتصادي وارتفاع الدخل وتحسّن مستويات الربحية تُسهّم عادة في تقليص الميل إلى التهرب الضريبي، لأن المكلف يصبح أكثر قدرة على تحمّل العبء الضريبي، كما يمكن للمنتجين نقل جزء من هذا العبء إلى المستهلكين عبر الأسعار دون أن يعرّضوا نشاطهم لمخاطر كبيرة. في هذه الظروف، يتعزّز الامتثال الجبائي نسبيًا، شريطة أن يترافق مع نظام ضريبي عادل ورقابة فعّالة².

دور الاقتصاد الموازي: انتشار الاقتصاد غير الرسمي أو "الموازي" يُعدّ بدوره من نتائج و *causes* الظروف الاقتصادية، وهو في الوقت ذاته بيئة خصبة للتهرب الضريبي، إذ يتيح ممارسة أنشطة واسعة خارج دائرة التسجيل والتصريح والمراقبة، ما يفاقم خسائر الخزينة العامة ويعمّق الفجوة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي³.

آثار التهرب الضريبي :

التهرب الضريبي يخلّ بوظيفة الضريبة كأداة لتمويل الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتظهر آثاره على أكثر من مستوى مالي واقتصادي واجتماعي.

1- الآثار المالية للتهرب الضريبي :

التهرب الضريبي يضر بالخزينة العامة للدولة وينقص من مواردها المالية، وهذا ما يترتب عنه عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل نظرا لنقص الموارد مما يخلّ بواجباتها اتجاه المواطنين وهذا ما يدفعها إلى وسائل أخرى لتغطية العجز كالاقتراض والإصدار النقدي⁴.

2- الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي :

¹ - ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004.

² - عبد الأمير شمس الدين، الضرائب: أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1987.

³ - سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

⁴ - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

يؤدي التهرب الضريبي إلى تقليص مباشر في حجم الإيرادات الجبائية المحصلة، ما يضعف قدرة الخزينة العامة على تمويل النفقات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. ولتعويض هذا النقص قد تضطر الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض أو التوسع في الإصدار النقدي، بما يثقل كاهل المالية العامة ويزيد من أعباء خدمة الدين مستقبلاً¹.

3- الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي :

اجتماعياً، يقوّض التهرب الضريبي مبدأ المساواة في تحمّل الأعباء العامة، إذ يتحمل الملتزمون نصيباً أكبر من العبء الضريبي مقابل استفادة المتهربين من الخدمات العامة دون مساهمة عادلة في تمويلها. هذا الاختلال يضعف شعور التضامن والثقة في الدولة ويُغذّي الإحساس باللامساواة، ما قد ينعكس في انتشار مواقف سلبية تجاه الضريبة والالتزام بالقانون².

4- الآثار على فعالية النظام الضريبي :

على مستوى النظام الجبائي نفسه، يؤدي انتشار التهرب إلى تقليص القاعدة الضريبية واهتزاز مكانة الضريبة كأداة فعالة للسياسة المالية، إذ تضطر الدولة أحياناً إلى رفع المعدلات أو توسيع الوعاء لتعويض الخسائر، وهو ما يدفع بدوره إلى مزيد من التهرب في حلقة مفرغة. كما يضعف ذلك ثقة المكلفين في حياد وعدالة المنظومة الضريبية، فينخفض مستوى الامتثال الطوعي وتزداد تكلفة التحصيل والرقابة على الدولة³.

المبحث الثالث : طرق مكافحة التهرب الضريبي :

هناك عدة طرق لمكافحة الغش الضريبي نذكر منها⁴ :

1- منع وقوع غش ضريبي: ويكون بالقضاء على الأسباب والعوامل المؤدية للظاهرة ومن أهمها :

- تبسيط النظام الضريبي وتقليل عدد القوانين والاستثناءات والثغرات.
- تحسين شفافية القواعد والإجراءات الضريبية وتوضيح حقوق وواجبات المكلفين.
- رفع كفاءة الإدارة الضريبية (تكوين الأعوان، تحديث الوسائل، رقمنة الإجراءات).
- تعزيز الرقابة الجبائية الوقائية المنتظمة بدل الاقتصر على التدخل بعد المخالفة.
- نشر الثقافة والوعي الضريبي عبر التعليم ووسائل الإعلام وبرامج التوعية.
- تحسين تخصيص النفقات العامة وإبراز أثر الضريبة في تمويل الخدمات والتنمية.

¹ - عبد الحكيم محمد الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006

² - محمد عمر أبو دوح، الإصلاح الضريبي بين الاعتبارات الجمركية والأسس العلمية للضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2008

³ - سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008

⁴ - 1. د. عبد المجيد قدي "دراسات في علم الضرائب" دار جرير للنشر و التوزيع الطبعة الأولى عمان سنة 2011 ص 228-229-230-231.

- وضع عقوبات مالية وجزائية متدرجة لكن رادعة، مع ضمان تطبيقها بعدالة وبدون انتقائية.

2-التقليل من حجم الظاهرة : ويكون ذلك عن طريق :

- تحسين علاقة الإدارة الضريبية بالمكلفين، واعتماد أسلوب الخدمة والتواصل بدل الطابع الزجري فقط.
- تيسير إجراءات التصريح والدفع (الرقمنة، التخفيض من التعقيد، تقليص الاحتكاك المباشر).
- ترسيخ ثقافة ضريبية إيجابية تُبرز ارتباط الضريبة بالمنفعة العامة والتنمية.
- رفع مستوى العقوبات على الغشّ الجسيم، مع تفعيلها عملياً لتقوية الأثر الردعي.
- إنشاء قواعد بيانات وطنية للمتدربين وتبادل المعلومات بين الإدارات والهيئات المعنية.
- توسيع نطاق الرقابة الجبائية مع التركيز على الفئات والقطاعات ذات الخطورة العالية.
- تعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات الضريبية للحد من التهرب والغشّ عبر الحدود.

إلا أن البعض الآخر يرى أن معالجة التهرب الضريبي بطرق أخرى متقاربة لما ذكر، يمكن تلخيصها في أربع نقاط كما ذكرها الكاتب د. ناصر مراد¹ والمتمثلة فيما يلي :

1-تحسين فعالية النظام الضريبي :

يقتضي رفع فعالية النظام الضريبي العمل على تبسيط بنيته التشريعية والإجرائية، من خلال تقليص عدد الضرائب والرسوم المتشابهة، وتوحيد الوعاءات قدر الإمكان، واعتماد معدلات واضحة ومستقرة تراعي القدرة التكليفية للمكلفين وتحدّ من الخوافر المؤدية إلى التهرب والغشّ. كما يستلزم الأمر تحسين جودة صياغة النصوص الجبائية لضمان وضوحها واتساقها، بما يسهّل فهمها من طرف المكلفين والإدارة على السواء، ويقلّص مجال التأويلات المتعارضة.

2-تحسين الجهاز الإداري الضريبي :

قبل مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي يجب توفير الكفاءات لهذا الجهاز كتحسين الإمكانيات البشرية من تكوين وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للعاملين بالإدارة الضريبية. وكذلك مد هذه الإدارة بالإمكانيات المادية المتطورة وكذلك مقدرات مجهزة بالمرافق

2- د ناصر مراد مصدر سبق ذكره من ص 30 إلى ص 46

الضرورة مع مراقبة ذلك بإدخال الإعلام الآلي حتى يتسنى للعاملين متابعة ومراقبة مختلف العمليات الجبائية بالطرق العلمية الحديثة وكذلك تطبيق مبدأ لا مركزية الإدارة الضريبية.

3-تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف :

يقتضي تحسين الجهاز الإداري الضريبي الاستثمار في تنمية موارده البشرية من خلال الانتقاء والتكوين المستمر ورفع مستوى التأهيل التقني والقانوني لأعوان الجبائية، إلى جانب تحسين أوضاعهم المادية والمهنية بما يعزز نزاهتهم ودافعيتهم ويقلل من قابلية الانحراف نحو الممارسات غير المشروعة. كما يتطلب الأمر تدعيم الإدارة الضريبية بالوسائل التقنية واللوجستية الحديثة، وعلى رأسها نظم المعلومات والرقمنة وقواعد البيانات المتكاملة، بما يمكنها من تتبع الملفات الجبائية بكفاءة، وتحليل المخاطر، وتوجيه الرقابة نحو الفئات والقطاعات الأكثر عرضة للتهرب.

4-تحسين الرقابة الجبائية :

مهما يكون من أمر فإن الرقابة الجبائية إجراء ضروري لا بد منه بغية الكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة وتتوقف الرقابة على :

-الإطار القانوني للرقابة الجبائية المتمثل في :

- حق الاطلاع لدى : الإدارات العمومية، المؤسسات الخاصة والبنوك،

-حق الرقابة،

-حق استدراك الأخطاء الإدارية،

-الضمانات الممنوحة للمكلف : الإشعار بالتحقيق، تحديد مدة التحقيق، عدم إمكانية إجراء تحقيق جديد،

-الضمانات المتعلقة بإجراءات التقويم،

-إمكانية الطعن في نتائج التحقيق.

- أشكال الرقابة (الشكلية، على الوثائق، عند مقر المكلف)

-الغرامات والعقوبات الجنائية (تطبيق القوانين الخاصة بهذا المجال)

الخاتمة:

التهرب الضريبي، فهو مفهوم اقتصادي أوسع نطاق، حيث ينضوي تحت لوائه كافة صور الهروب من تحمل عبء الضريبة، أيا كان نوعها، كلياً أو جزئياً و يغض النظر عما إذا كانت تلك الصور مشروعة أو غير مشروعة، ومن ثم يدخل في إطارها ظاهرة التهريب الضريبي (التهريب الضريبي لا يمكن تصوره إلا في نطاق قانون الجمارك).

لختام هذه الورقة، يجب معرفة إلى أي مدى توصل التشريع الجزائري أو بالأحرى السلطات العمومية إلى تحقيق الغاية المرجوة و المتمثلة في فعالية القرارات والتواصل إلى النتائج المرجوة والمتمثلة في انجاز التنبؤات المسطرة دون انحرافات كبيرة. ويجب كذلك التأكد الفعلي من تنمية حقيقية لا صورية. كذلك من ناحية الامتيازات الممنوحة لمختلف النشاطات هل أدت الهدف المرجو والممثل في التطور الحقيقي لمختلف القطاعات سواء الإنتاجية أو الخدماتية، إلى جانب جلب رؤوس أموال إضافية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

فمكافحة التهرب الضريبي، في الآونة الأخيرة خاصة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الحديثة، لا يمكن أن يكون سلاح حاد إلا إذا كان مبني بالدرجة الأولى على العلم الحديث (تحيين القوانين للتماشي مع العصر) وذلك بالاستعانة بدرجة كبيرة على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة للتمكن من ضبط أي تهرب و/أو تهريب و/أو غش.

وفي الأخير لمكافحة هذه الآفة يجب البحث عن جذورها. فإذا من الأرجح إرساء ثقافة ضريبية لكل المواطنين وخاصة الخاضعين وإظهار أهميتها من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المراجع :

- عبد المجيد "دراسات في علم الضرائب" دار جرير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن سنة 2011.
- عبد الحكيم محمد الشرقاوي "التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود" دار الجامعة الجديدة للنشر-السكندرية مصر سنة 2006.
- محمد عمر أبو دوح "الإصلاح الضريبي بين الاعتبارات الجمركية والأسس العلمية للضرائب" الدار الجامعية مصر سنة 2008.
- سوزي عدلي ناشد "ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدول النامية" منشورات الحلبي الحقوقية بيروت-لبنان سنة 2008.
- ناصر مراد "التهرب والغش الضريبي في الجزائر" دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الجزائر سنة 2004.
- عبد الأمير شمس الدين "الضرائب أسسها العلمية وتطبيقاتها العلمية" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان سنة 1987.
- سعيد عبد العزيز عثمان "النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن" نشر الدار الجامعية الإسكندرية مصر سنة 2000.

قانون الضرائب.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Jean Alexandre « Droit fiscal algérien », Edition OPU Alger, année 1984.